وكلا الحال سواء ثم فيه وجه آخر من الخلل فانه ربما ينعدم عند كونه ابيض مع
بقاء لوجوده وتشخصه كما كان فلو كان متحدا معه لزم من انعدامه انعدامه لان
الوجود واحد فان بانعدامه يرتفع الموجود قطعا وما قال بعض الشراح لا استحالة
في بقاء احد المتحدين مع انعدام الاخر كيف واذا قطع الشجر لم يبق ناميا مع بقاء
الجسمية فينعدم فصله ويبقى جنسه مع كونهما متحدين ذاتا ووجودا فانه شيء
عجاب لان المتحدين اذا كانا موجودين بوجود واحد فانعدام احدهما لا يكون الا
بارتفاع الوجود القايم بهما وبعد الارتفاع كيف يكون موجودا ولا نم بقاء الجسمية
بعد ارتفاع النمو عند المشائين ولو سلم فالباقي هو الجسمية بشرط لا وليست
متحدة مع الفصل بل موجود بوجود مستقل وانما المتحد الجسمية لا بشرط شيء مع
النوع الذي هو الجسمية بشرط شيء ولا شك في انعدامه وانعدام الجسمية المتحدة
معه وجودا وذاتا وهذا ظاهر جدا ثم لا يرد انه لا يرد ان على ما قررنا ان حمل
ان الحمل المأخوذ بشرط لا اي الجسم فقط محل ومغاير للبياض وهو لا ابيض بشرط
لا ولا اتحاد بينهما اصلا وانما الاتحاد اذا اخذ لا بشرط شيء الموجود في ضمن هذا
الجسم المأخوذ بشرط البياض فوجود المجموع هو وجود الجسم لا بشرط شيء
وان شئت قلت وجود البياض لا بشرط ينعدم وورود لا احوال لانا نختار انه
زاد على الجسم بشيء وهو البياض القائم الغير المتحد معه لكن يحدث مجموع هو الجسم
بشرط البياض هو بعينه الجسم لا بشرط والبياض لا بشرط ولا استحالة فيه
وعدم ورود الثاني فلان بقاء الجسمية عند ارتفاع البياض انما هو بقاء الجسمية
بشرط لا وليست هي متحدة مع البياض وانما المتحد الجسمية لا بشرط مع البياض
وهو لا بشرط وتعدمها بانعدام المجموع الذي هو الجسم بشرط البياض المتحد معها
فافهم قوله وكلام هذا المحقق لا يفيد آه ولا ابهام فيه الا في قوله باتحاد الذوقي و

الذوقي

الذوقي فان هذا مما لم يقم عليه دليل فافهم قوله المشتق لا يدل على نسبته اه حاصل
قوله المشتق معنى بسيط هو المبدء مأخوذ لا بشرط شيء ولا يرد ما اورد بعض
الاجلة من انه لو كان كذلك يصح حمل الابيض على البياض القائم بالجسم لانه يلزم ذلك
ويقول البياض ابيض في حد ذاته وانما الممتنع الحمل العرضي ابدا بان الحرارة وورد هنا
بانه جار لما بين الحمل الذاتي والعرضي فان الحرارة فانه بنفسها يصدق عليها اتحاد
لقيام المبدء بنفسه قياما مجازيا بمعنى سلب القيام بالغير فالحمل عليه حمل عرضي
والنافع الحمل الذاتي وهو غير لازم ثم قوله هذا المحقق قول بلا دليل وذهب بعض الاجلة
الى ان معنى المشتق معنى بسيط مغاير بالذات للمبدء وينتزع عن الموضوع بشرط
قيامه به ايضا بلا اجزاء له في الواقع فممنوع وكيف يسلم من يجعل معناه مركبا وان
اريد به ما لا يكون الاجزاء فيه ملاحظة سواء لم يكن في الواقع او يكون ويكون الكلي
ملحوظا بلحاظ واحد فيسلم لكن لا ينفع ما انتم بصدده وذهب الجمهور الى ان
المشتق عبارة عن الذات الموصوفة بالمبدء فالذات والنسبة والمبدء اجزاء
من المشتق ولعلهم ارادوا به هذا المركب الملحوظ بلحاظ واحد اجمالا لا المفصل
فانهم قالوا اللفظ المفرد لا يدل على الكثرة بما هو كثرة وقالوا ليست الذات المخصوصة
داخلة فيه فانها لا تفهم عند الاطلاق واستدل بانه لو دخل الذات المخصوصة
لما افاد الابيض جسم لان ثبوت الذاتي للذات بين وفيه انه انما يتم لو يتصور
الابيض بالكنه التفصيلي اما اذا تصور اجمالا فالحمل الذاتي مفيد وعلى هذا فالفرق
بين المشتق والفعل بعدم اشتمال الفعل على المنسوب اليه فيبقى منتظر التعلق
اليه بخلاف المشتق وبان النسبة المنضمة في الفعل نسبة تامة بخلاف المنضمة
في المشتق فيصلح المشتق لوقوعه مسندا اليه فان الذات الموصوفة بالمبدء امر
ملحوظ بالذات بخلاف الفعل ولا حاجة الى ما ذهب اليه السكاكي من تقدير الموصوف